دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	اسم التفضيل في القرآن الكريم : دراسة دلالية
المؤلف الرئيسي:	الجبوري، رياض يونس خلف
مؤلفين آخرين:	آل يونس، هاني صبري علي(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2005
موقع:	الموصل
الصفحات:	1 - 209
رقم MD:	560001
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة الموصل
الكلية:	كلية التربية
الدولة:	العراق
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	القرآن الكريم، الدلالة اللغوية، اسم التفضيل
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/560001

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

اسم التفضيل في القرآن الكريم
- دراسة دلالية -

رسالة تقدم بها

رياض يونس خلف الجبوري

إلى
مجلس كلية التربية في جامعة الموصل
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير
في اللغة العربية

بإشراف

الاستاذ المساعد

الدكتور هاني صبري علي آل يونس

١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م

COMPARTIVE FORM IN THE HOLY QURAN

– A SEMANTIC STUDY –

A thesis Submitted

By

RIYADH YOUNIS KHALAF AL - JOBOURI

To

The Council of College of Education

In Mosul University

In Partial Fulfillment of the Requirements

For the Degree of MA in Arabic Language

Supervised

By

Assist Prof.

Dr. HANI SABRU ALI AL YOUNIS

2005 A.D **1426 A.H**

إقرار المشرف

أشهد أن هذه الرسالة قد جرى إعدادها تحت إشرافي في جامعة الموصل وهي جـــزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية .

التوقيع :

المشرف : أ.م. د. هاني صبري علي آل يونس

التاريخ : / / ٢٠٠٥

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات المقدمة من قبل المشرف أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : أ.د. ابراهيم جنداري جمعة

التاريخ : / / ٢٠٠٥

إقرار رئيس قسم اللغة العربية

بناءً على التوصيات المقدمة من قبل المشرف ورئيس لجنة الدراسات العليا أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : أ.م.د. عبد الستار عبد الله صالح

التاريخ : / / ٢٠٠٥

الملخص

تقع هذه الرسالة ضمن الدراسات الدلالية في القرآن الكريم ، وقد تم اختيار موضوعها لأهميته في الكشف عن الدلالات المتعددة لاسم التفضيل في الكتاب العزيز ، وبيان الإشكال الحاصل لكثير من دلالاته في الآيات الكريمة ، وسبب الإشكال فيها ، وسبيل الخلاص منه .

ومنهجنا يقوم على بيان التطور الدلالي موازنة بين ما جاء في المعجم متمثلا بالدلالة اللغوية لاسم التفضيل ، وما جاء في الآية أو الآيات القرآنية متمثلا بالسياق القرآني ، وهو أيضا يقوم على تحليل التركيب النحوي لاسم التفضيل إذا كان معرفا بـ (ال) أو مضافاً أو مقترنا بـ (من) وعلى بيان الفرق بين تركيب وآخر من تركيبات اسم التفضيل ، وعلى هذا الأساس جاءت الخطة مكونة من تمهيد وثلاثة فصول وملحق وخاتمة .

أما التمهيد فقد قدمنا فيه اسم التفضيل بكل جوانبه قبل الانتقال إلى بيان دلالته ، ومن ابرز موضوعاته : تعريف اسم التفضيل ، أركانه ، اختلاف النحاة في جواز خلوه عن معنى التفضيل ، وعدم جواز ذلك ، وشروط صوغه ، وأحواله باعتبار ما يقترن به أو يضاف اليه .

أما الفصول الثلاثة فقد اعتمدنا في تصنيفها على المفضل عليه من حيث ذكره وحذفه؛ لانه يعد ركناً فيصلا بين إرادة التفضيل أو عدم إرادته عن طريق ذكره أو عدم الالتفات اليه .

وبناءً عليه جاء الفصل الأول مصدرا بعنوان **ما ذكر فيه المفضل عليه** ، فجميع أسماء التفضيل الواردة في هذا الفصل جاء بعدها المفضل عليه أما مجرورا بـ (من) أو بالإضافة إلى اسم التفضيل .

ووقع الفصل الثاني تحت عنوان **ما حذف منه المفضل عليه** ، فأسماء التفضيل التي اشتمل عليها هذا الفصل لم يذكر معها المفضل عليه لفظا لكنه مذكور حكما يُلمح اليه بدلالة السياق ، إلا إذا جاء اسم التفضيل من غير نظر إلى مفاضلة .

وكان **المفضل عليه بين الذكر والحذف** عنوانا للفصل الثالث ، فاسم التفضيل في هذا الفصل يذكر معه المفضل عليه في موضع ويحذف في آخر .

ثم جاءت الخاتمة تلخيصا لاهم النتائج التي كان منها : إن مهمة التفضيل الأولى تفضيل شيء على آخر في اصل الوصف المشترك لكنه أحيانا يرد لقصر الصفة على الموصوف دون النظر إلى مقابله ، وان الصفة التي يقوم على أساس وجودها التفضيل قد يشترك فيها المتفاضلان وقد يخلو منها أحدهما أو كلاهما ، وان المشاركة قد تكون حقيقية أو تقديرية أحيانا اعتقادية وان كان الاعتقاد باطلا ، وان التفضيل قد يقع على سبيل التوهم أي : توهم المشاركة بين المتفاضلين في اصل الوصف .

إن أهمية هذا البحث تكمن في انه اسهم ببيان اسم التفضيل في افصح الأساليب على الإطلاق إلا وهو القرآن الكريم ، فهو دراسة وصفية تطبيقية وهو جهد بشري لا يوصف بالكمال لانعدامه في مقدمه لكنني بذلت له الجهد وبتُّ احتسب الأجر على الله الوهاب .

ثبت المحتويـات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**٢-٥**
التمهيد اسم التفضيل في العربية أحواله وعمله	**٧-٣٢**
تعريفُ اسم التّفضيل لغةً واصطلاحاً	٧
لغة	٧
اصطلاحاً	٧
أركَان اسم التّفضيل	٩
دلالات اسم التفضيل واستعمالاته	٩
شُروط صَوغ اسم التّفضيل	١٧
أحوَال اسم التّفضيل وأقسامه	٢٠
عَمَل اسم التّفضيل	٢٦
أولاً . عَمَلهُ الرفع	٢٦
ثانياً. عَمَله النّصب	٢٧
ثالثاً. عَمَله الجرّ	٢٧
منع اسم التّفضيل من الصّرف	٢٧
معنَى (من) التّفضيلية	٢٧
المفَضّل والمفَضّل عليه (أو الفَاضِل والمفضوُل)	٣٠
مُطَابَقة اسم التّفضيل لموصُوفه	٣١
التّمييز بعد اسم التّفضيل	٣٢
الفصل الاول : ما ذكر فيه المفضــل عليه	**٣٤-٨٠**
أحَبّ	٣٤
أحرَصُ	٣٩
أحسَن – الحسنى	٤٣
أَربَى	٤٨
أَسفَل	٥١
أَضَلّ	٥٥

الموضوع	الصفحة
أقرب	٥٨
أكثَر	٦٢
أَلَدّ	٦٦
أوهَن	٦٩
شَرّ	٧٣
الفصل الثاني : ما حذف منه المفضل عليه	**٨٢-١٣١**
أبقَى	٨٢
أتقَى	٨٤
أحصَى	٨٧
أحَق	٩٠
أخسَر	٩٣
أخفَى	٩٦
أدنَى – الدنيا	٩٩
أزكَى	١٠٤
أطهَر	١٠٨
أعلَم	١١٠
أعمَى	١١٥
أقسَط	١١٩
أقوَم	١٢٣
أهوَن	١٢٧
الفصل الثالث : المفضّل عليه بين الذكر والحذف	**١٣٠-١٨٨**
أوّل – الاولى	١٣١
أرذَل	١٣٧
أسرَع	١٣٩
أسوَأ – السوءى	١٤٤
أشَدّ	١٤٨
أشقَى	١٥٣

الموضوع	الصفحة
أَظلَم	١٥٧
أَعَزّ – وأَذَلّ	١٦٢
أَكبَر – الكبرى	١٦٧
أَكرَم	١٧٤
أَوسَط – الوسطى	١٧٨
أَولَى	١٨٠
خَير	١٨٣
الملحق	**١٨٩-١٩٣**
الخاتمة	**١٩٤-١٩٧**
قائمة المصادر والمراجع	**١٩٨-٢٠٩**
الملخص باللغة الانكليزية	

التمهيـــد

اسم التفضيل في العربية احواله وعمله

تعريفُ اسم التّفضيل لغةً واصطلاحاً

لغــةً :

التّفضيل في اللغة : مصدر فَضَّلَ يُفَضِّلُ بالتضعيف ، يقــال : فَــضّلتُهُ علــى غيــره تَفضيلاً ، أي حكمت له بذلك وصيرته كذلك ، وجعلته أفضل منه ، وأفــضل عليــه : زاد[١] ، فهو يدل على زيادة في شيء ، ومن ذلك الفضل : الزيادة ، يقال : "فَضَلَ الــشيء يَفــضُل ، وربما قالوا : فَضِل يفضُل وهي نادرة"[٢] ، والفضل في القدر غير التَّفَــضُّل الــذي بمعنــى الإفضال والتطوّل[٣] ومن الأول قوله –تعالى– : **(مَا هَذَا إِلاّ بَشَرٌ مِــثْلُكُمْ يُرِيــدُ أَنْ يَتَفَــضَّلَ عَلَيْكُمْ)**[٤] ، ويعدى بحرف الجر (على) قال –سبحانه– : **(وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّــنْ خَلَقْنَــا تَفْضِيلاً**[٥] قيل : "تأويله أنّ الله فضّلهم بالتّمييز"[٦] . يلاحظ أنّ الجذر **ف . ض . ل** في المعجم لا يدل إلا على الزيادة الحسنة في مدح أو كمال ، لكن هذه الزيادة في الاصطلاح يــراد بهــا الزيادة المطلقة في كمال أو نقص .

اصطلاحاً :

لم يقدم سيبويه (ت ١٨٠هــ) تعريفاً دقيقاً لاسم التّفضيل ، فهو يعقد فــي كتابــه بابــاً يقول مسهباً في عنوانه كعادته : "هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صــفة ، مجــرى الأسماء التي لا تكون صفة ، وذلك أفعل منه ... وأفعل شيء نحو : خير شيء وأفضل شيء وأفعل ما يكون وأفعل منك"[٧] . فمَثَّل لمسائله وأحكامه ، مكتفياً بوزن **أفعل** دون أن يــستعمل مصطلح اسم التّفضيل أو أفعل التّفضيل ، وتابعه المبرد (ت٢٨٥هــ) فعقد باباً في المقتــضب

---

(١) ينظر : لسان العرب المحيط : ابن منظور : ١١٠٥/٢ .

(٢) مقاييس اللغة : ابن فارس : ٥٠٨/٤ .

(٣) ينظر : العين : الخليل بن احمد : ٤٤/٧ .

(٤) المؤمنون : ٤٢ .

(٥) الإسراء : ٧٠ .

(٦) لسان العرب : ١١٠٥/٢ .

(٧) الكتاب : ٢٤/٢ .

قائلاً : "باب مسائل أفعل"[١] ولم يعرفه أيضاً ، ثم برز علم من أعلام النحاة وهو ابن الحاجـب (ت ٦٤٦هـ) الذي عرفه بقوله :"اسم التّفضيل : ما اشتق من فعل لموصوف بزيـادة علـى غيره وهو أفعل"[٢]، وابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) : "الصفة الدالـة علـى المـشاركة والزيادة"[٣] ، وهو عند خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) : "الوصف المبني على أفعـل لزيـادة صاحبه على غيره في أصل الفعل"[٤] ، ثم صارت هذه الترجمة في الاصطلاح إسماً لكل مـا دل على الزيادة ، تفضيلاً كانت كأحسن ، أو تنقيصاً كأقبح ، وإن لم يكن علـى وزن **أفعـل** ، كـ (خير وشر)[٥].

أما المحدثون فقد اجتهدوا في أن يكون لاسم التّفضيل تعريف شامل جامع مانع، فهـذا أحمد الحملاوي يعرّفه بقوله : "هو الاسم المصوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشـتركا في صفة ، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة"[٦] ، ومثله قول عباس حسن : "هو اسـم مشتق على وزن **أفعل** يدل في الأغلب على أن شيئين اشتركا في معنى ، وزاد أحدهما علـى الآخر فيه"[٧] وكذلك مصطفى الغلاييني[٨] ومحمد الانطاكي[٩] ، ويلاحظ أن من المحدثين مـن يرى انه مشتق من المصدر ، بخلاف القدماء الذين ذهبوا إلى أنه مشتق من الفعل .

ويرى محمد عبد المجيد أن هذه التّعريفات لم تذكر وزن **فعلى** مؤنث أفعل ، لذلك فإن التعريف الشامل عنده هو : "اسم مشتق من المصدر على وزن **أفعل** للمذكر و**فعلى** للمؤنـث ، يدل – في الأغلب – على أن شيئين اشتركا في صفة ، وزاد أحدهما على الآخـر فـي تلـك الصفة وقد لا يدل على ذلك ، كما يدل –في أغلب صوره– على الاستمرار والدوام"[١٠] .

---

(١) ٢٤٨/٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : رضي الدين الإستراباذي : ٤٤٧/٣ .

(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى : ٣١٢ .

(٤) شرح التصريح على التوضيح : ١٠٠/٢ .

(٥) ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : محمد الخضري : ٥٠/٢ .

(٦) شذا العرف في فن الصرف : ٥٤ .

(٧) النحو الوافي : ٣٩٥/٣ .

(٨) ينظر : جامع الدروس العربية : ١٩٣/١ .

(٩) ينظر : المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها : ٢٤٣/١ .

(١٠) ظاهرة التّفضيل بين القرآن الكريم واللغة : مجلة البلقاء ، العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مج ٩ ، ع١ ، سنة ٢٠٠٢ ، ص٢٣٠ .

أركان اسم التفضيل :

الأركان التي يقوم عليها التّفضيل الاصطلاحي – في أغلب حالاته – ثلاثة :

١. "صيغة **أفعل** وهي اسم مشتق .
٢. شيئان يشتركان في معنى خاص .
٣. زيادة أحدهما على الآخر في هذا المعنى الخاص .

والذي زاد يسمى **المفضل** ، والآخر يسمى **المفضل عليه** أو **المفضول**"[١] .

دلالات اسم التفضيل واستعمالاته :

ولا يخلو المفضل عليه من مشاركة المفضل في المعنى غالباً ،وهذه المشاركة إما أن تكون حقيقية كقوله -تعالى- : **(أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ)**[٢] أي أزيَد ، وقد تكون المشاركة تقديرية لا حقيقية، وتسمى أحياناً اعتقادية ، وإن كان الاعتقاد باطلاً ، كقوله –تعالى–: **(لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ)**[٣] على اعتقاد أن في مسجد الضرار حقاً[٤] . جاء في الهمع : "والمراد بقولنا : ولو تقديراً مشاركته بوجه ما ، كقولهم في البغيضين : هذا أحسن من هذا ، وفي الشريرين : هذا خير من هذا ، وفي الصّعبين : هذا أهون من هذا ، وفي القبيحين : هذا أحسن من هذا، وفي التنزيل **(قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ)** [٥] وتأويل ذلك : هذا أقل بغضاً ، وأقل شراً ، وأهون صعوبةً ، وأقل قبحاً"[٦] .

وقد يقصد باسم التّفضيل "تجاوز صاحبه وتباعده عن غير في الفعل ، لا بمعنى تفضيله بالنسبة إليه بعد المشاركة في أصل الفعل ، بل بمعنى أن صاحبه متباعد في اصل الفعل ، متزايد إلى كماله فيه على وجه الاختصار ، فيحصل كمال التّفضيل"[٧]

كقوله –تعالى– : **(وَلا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلاّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)**[٨] **(وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)**[٩] فليس المقصود هنا التّفضيل على شيء معين ، بل المراد من كل ذلك الزيادة في

---

(١) النحو الوافي : ٣/٣٩٥ .

(٢) النحل : ٩٢ .

(٣) التوبة : ١٠٨ .

(٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : القرطبي : ٨/١٦٦ .

(٥) يوسف : ٣٣ .

(٦) همع الهوامع شرح جمع الجوامع : السيوطي : ٢/١٠٤ .

(٧) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية : أبو البقاء الكفوي : ٩٦ .

(٨) الأنعام : ١٥٢ .

(٩) النحل : ١٢٥ .

الحسن ، "ولا يمتنع تقدير مفضل عليه كأن تقول : وجادلهم بالتي هي أحسن من غيرها ونحو ذلك"[١].

ومن ذلك ما جاء في التهكم ، من قولهم : **هو أعلم من الحمار** فليس للحمار علم حتى يكون هو أعلم منه ، ولكن المراد به التهكم ، كأنه قيل : "إن أمكن أن يكون للحمارعلم فأنت مثله مع زيادة ، وليس المقصود بيان الزيادة ، بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار"[٢] ، مثال ذلك قوله تعالى –حكاية عن فرعون–**(أَيّنَا أَشَدُّ عَذَاباً وَأَبْقَى)**[٣]، فهو يعلم أن موسى (ﻭ) لم يكن من التعذيب في شيء ، وإنما أراد أنه لو كان له شيء من التعذيب ، لكنت أنا أشد عذاباً منه وأبقى ، أخرجه على سبيل التهكم والسخرية[٤].

وقد يكون التّفضيل بين شيئين في صفتين مختلفتين ، فيراد بالتّفضيل حينئذ أن أحد الشيئين قد زاد في صفته ،على الآخر في صفته كقولهم : **العسل أحلى من الخل ، والصيف أحر من الشتاء ، والليل أظلم من النهار** ، فليس ثمة اشتراك بين المفضل والمفضل عليه وإنما المراد : أن العسل في حلاوته ، زائد على الخل في حموضته ، فاتّصاف العسل بالحلاوة ، أكثر من اتّصاف الخل بالحموضة ، وكذا الباقي[٥] ، جاء في كليات أبي البقاء : "وقد يستعمل **أفعل** لبيان الكمال والزيادة في وصفه الخاص ، وإن لم يكن الوصف الذي هو الأصل مشتركاً وعليه قولهم : الصيف أحر من الشتاء ، أي: الصيف أكمل في حرارته من الشتاء في برودته"[٦] .

وأنكر ابن مالك وأبو حيان[٧] صحة هذا التقدير ، وأكدا وجوب اشتراك المفضل والمفضل عليه في أصل الوصف ، وأول ابن مالك ما جاء ظاهره خلاف ذلك ، فقال **في الصيف أحر من الشتاء** له توجيهان :

---

(١) معاني النحو : فاضل صالح السامرائي : ٦٨٥/٤ .

(٢) شرح الرضي عن الكافية : ٤٥٥/٣ .

(٣) طه : ٧١ .

(٤) ينظر : تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : الزمخشري : ٦٦١ .

(٥) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : محمد بن علي الصبان : ٥٠/٣ و ظاهرة التّفضيل : ٢٣٠ .

(٦) ٩٦ .

(٧) ينظر : تذكرة النحاة : ٢٩٤ .

"أحدهما : انه يكون اسم التّفضيل **أحر** من حر القتل بمعنى : اســتحر ، أي : اشــتد ، فكأنه قال : الصيف أشد استحراراً من الشتاء ؛ لأن حروبهم في الصيف كانــت أكثــر مــن حروبهم في الشتاء .

[الآخر] : ويمكن أن يشار بذلك إلى أن الشتاء يتحيّل فيه على الحر بموقيات البــرد ، والصيف لا يحوج إلى توقي برده ، فحره أشد من الحر الذي يتوصل إليه في الشتاء بالحيل"[١].

أما قولهم : **العسل أحلى من الخل** فيحمل على أن قائله أطلق على العنب خلاً ، كمــا أطلق عليه خمراً في قوله -تعالى- : **(إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا)**[٢] ويحتمل أن يكون **أحلى** مــن حَلِيَ بعيني بمعنى: حسن منظره[٣] .

وقد يستعمل اسم التّفضيل عارياً عن معنى التّفضيل ، فيتضمن معنى اســم الفاعــل ، كقوله -تعالى- : **(رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ)**[٤] أي : عالم بكم ، أو معنى الصفة المشبهة كقوله -تعــالى- **(وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ)**[٥] أي : وهو عليه هيّن ، لأنّــه لا يقــال : شيء أهون عليه من شيء .

وهذه المسألة – مجيء اسم التّفضيل لغير قصد المفاضلة – اختلف فيها النحاة قــديماً وحديثاً ، فهي عند أبي العباس المبرد قياس مطرد ، إذ يقول : "فأما قوله في الأذان **الله أكبــر** فتأويله : كبير ، كما قال -عزّ وجلّ- : **(وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ)** فإنما تأويله : وهو عليه هين ؛ لأنّه لا يقال : شيء أهون عليه من شيء . ونظير ذلك قوله[٦] :

لَعَمْــرُكَ مَــا أدْري وإنّــي لأوجــلُ علــى أينــا تَعْــدُو المنيــةُ أولُ

أي : إني لوجل ... وأعلم أنّ **أفعل** إذا أردت أن تضعه موضع الفاعــل فمطــرد ، فمن ذلــك قوله[٧] :

---

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ٧٦٧ .

(٢) يوسف : ٣٦ .

(٣) ينظر : شرح العمدة : ٧٦٧ .

(٤) الإسراء : ٥٤ .

(٥) الروم : ٢٧ .

(٦) لمعن بن أوس : ديوانه : ٩٣ .

(٧) لم أهتد إلى قائله ، ينظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر البغدادي : ٢٧٦/٨ .

قُبّحـــتُم يـــا آلَ زيـــدٍ نفـــرا ألامَ قـــومٍ أصـــغرا وأكْبَـــرا

يريد صغيراً وكبيراً ، فهذا سبيل هذا الباب"[١] .

والأصح عند ابن مالك قصره على السماع[٢] ، فما ورد منه يحفظ ولا يقاس عليـه ، وأيده عليه الرضي[٣] .ونقل أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ) – في الزاهر – شـواهد علـى ورود اسم التّفضيل مسلوب المفاضلة ، فقال : "واحتجوا بقول الفرزدق[٤] :

إنّ الّذي سَـمكَ الـسّماءَ بَنـى لنَـا بيتـاً دَعائِمـهُ أعـزُ وأطـولُ

أراد : دعائمه عزيزة طويلة ، واحتجوا بقول الآخر[٥] :

تَمنـى رِجـالٌ أنْ أمـوتَ وإنْ أمـتْ فتلـكَ سَـبيلٌ لـستُ فيهـا بِأوحَـد

أراد : لست فيها بواحد ، واحتجوا بقول الأحوص[٦] :

إنّـي لأمنَحـكَ الـصّدودَ وإنّنـي قـسماً إليـكَ مـعَ الـصّدودِ لأميـلُ

أراد : لمائل"[٧] . ولم يوردوا على استعمال اسم التّفضيل مسلوب المفاضلة في حالة الإضافة إلا مثالاً ، وهو قولهم : الأشج والناقص[٨] أعدلا بني مروان ، أي :عادلاهم[٩] ، وحجتهم فـي تجريد أسماء التّفضيل الواردة في الشواهد من دلالتها هي : "إنما يفاضل بين شـيئين إذا كانـا من جنس واحد"[١٠] وصح الاشتراك بينهما في الصفة ، ولم يقع هذا على اسم التّفـضيل فـي الشواهد المذكورة .

---

(١) المقتضب : ٣/٢٤٥ –٢٤٧ .

(٢) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ١٤٣ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣/٤٥٩ .

(٤) ديوان الفرزدق : قدم له وشرح له : مجيد طراد : ٢/٢٠٩ .

(٥) لم أقف على قائله وهو واحد من ثلاثة أبيات في أمالي القالي : ٣/٢١٨ .

(٦) شعر الأحوص الأنصاري : عادل سليمان : ١٦٦ .

(٧) الزاهر في معاني كلمات الناس : ١/١٢٣ .

(٨) الأشج : هو عمر بن عبد العزيز ، سمي بذلك لشجة أصابته بضرب الدابة، والناقص : يزيد بن الوليد بن عبد الملك ، سمي بذلك لنقصه أرزاق الجيش (ينظر : فوات الوفيات والذيل عليها : محمـد الكتبـي : ٣/١٣٣ و حاشية الصبان : ٣/٤٩) .

(٩) ينظر : شرح الكافية الشافية : ابن مالك : ١١٤٣ .

(١٠) خزانة الأدب : ٨/٢٤٥ .

فإذا خلا اسم التّفضيل عن دلالة المفاضلة جاز أن يطابق وهو نكرة ، قال الأشموني : "والذي سمع منه فالمشهور فيه التزام الإفراد والتذكير ، وقد يجمع إذا كان ما هو لـه جمعا كقوله[١] :

إذا غابَ عنكم أسودُ العينِ كنتم كراماً . وأنتم ما أقامَ ألائمُ

وإذا صح جمعه لتجرده عن معنى التّفضيل ، جاز أن يؤنث وهو مجرد منه ، فيكون قول ابن هانئ[٢] : **كأنّ صُغرَى وكُبرى مِن فَقَاقِعِها** . صحيحاً"[٣] .

فمعنى صغرى وكبرى : صغيرة وكبيرة ، وقال من عابه : كان قياسه أن يقول : كأن أصغر وأكبر ، باعتبار أن اسم التّفضيل إذا تجرد من (أل) والإضافة لزم الإفراد والتذكير[٤] ، أو أن يقول كأن : الصغرى والكبرى ، باعتبار أن **الفعلى** لا بد أن تقترن بالألف واللام[٥] .

قال ابن يعيش : "والاعتذار عنه أنه استعمله استعمال الأسماء لكثرة ما يجيء منه بغير تقدم موصوف ، نحو : صغيرة وكبيرة ، فاستعمله لذلك نكرة ، ويجوز أن يكون لم يرد فيه التّفضيل بل معنى الفاعل"[٦] ، فاسم التّفضيل المجرد عن (أل) والإضافة ولفظ **من** وتقديرها يطابق موصوفه ، وعلى هذا يُخرّج قول أبي نؤاس المار ، وقول العروضيين : فاصلة صغرى وكبرى ،خلافاً لمن جعله لحناً[٧] .

وذهب فريق ثالث إلى أن اسم التّفضيل لا يخلو من الدلالة على المفاضلة مطلقاً ، لا قياساً ولا سماعاً ، وتأولوا ما استدل به الفريق الأول على تجرده عن دلالته ، وأبطلوا حججهم ، فقالوا في **الله أكبر** : "معناه : الله أكبر من كل شيء ، فحذفت **من** لأن أفعل خبر، كما تقول : أبوك أفضل ، وأخوك أعقل ، فمعناه أفضل وأعقل من غيره ، واحتجوا بقول الشاعر[٨] :

---

(١) نسب إلى الفرزدق ولم أجده في ديوانه ، ينظر : خزانة الأدب : ٢٧٧/٨ .

(٢) ديوان أبي نؤاس : تحقيق : بهجت عبد الغفور ٩٠ وتمامه : حصباء در على أرض من الذهب .

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٥١/٣-٥٢ .

(٤) ينظر : حاشية الخضري : ٥٣/٢ .

(٥) ينظر : مجمع الأمثال : الميداني : ٧٩/١ .

(٦) شرح المفصل : ١٠٣/٦ .

(٧) ينظر : حاشية الخضري : ٥٢/٢-٥٣ .

(٨) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : أبو بكر الأنباري : ٤٦٧ ، ولم ينسبه إلى قائله.

إذا ما سُتورُ البيتِ أُرخيْنَ لـم يكـنْ سِـراجٌ لنـا إلاّ وَوجهُـكَ أنـورُ

أراد : أنور منه[١]" .

وجاء في حاشية الصبان ما نصه : "أما **(رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ)** فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه ، أي : أعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم ، فالمشاركة في مطلق علم ، وأما **(وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ)** فيجعل التّفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد ، أو باعتبار عادة الحوادث لا الأمر نفسه ، وأما **أعز وأطول** فالمراد بالبيت بيت المجد والشرف وقوله : **أعز وأطول** : من دعائم كل بيت وعلى هذا هما للتفضيل"[٢] ، فعلى هذا لا يجوز تأويل **أعز وأطول** بمعنى :عزيزة وطويلة بحجة أن الشاعر: "لم يرد أن يثبت لهم بيوتاً عزيزة طويلة ، وهذا أعز منها احتقاراً لهم لأنّهم لم يسبق منهم دعوى"[٣] ؛ لأن المجرور بـ **من** المقدرة قد يكون عاماً : أي من دعائم كل بيت ، ويجوز أن يكون المحذوف هو المضاف إليه أي : أعز دعامة[٤] . أما **أوجل** في قول معن ابن أوس:

لَعَمـركَ مَـا أدري وإنّـي لأوجَـلُ ..... البيـــــت

والذي استدلوا به على ورود اسم التّفضيل مسلوب المفاضلة ، فقد استشهد به ابن قتيبة في أدب الكاتب على فعلية (أوجل) تحت باب (أفعل وفَعِل) نحو (أعمى وعمٍ) و(أوجَل ووَجِلٍ)[٥]، وذهب العيني أيضاً إلى أنه فعل مضارع فقال :"قوله : لأوجل أي : لأخاف ، من وَجِل يَوجَل"[٦] أما **أوحد** في قول الشاعر :

..... فتلـكَ سـبيلٌ لـستُ فيهـا بأوحـد

فقد استشهد به ابن سعيد المؤدب في دقائق التصريف على ما يكون على وزن **أفعل** نحو : أوحد ، ولا يقال للأنثى : وحداء[٧] فكأنه ينحو بها نحو الصفة التي هي على وزن (أفعل فعلاء) .

---

(١) الزاهر : ١/١٢٣-١٢٤ .

(٢) محمد بن الصبان : ٣/٥١ .

(٣) حاشية ياسين على شرح التصريح : ياسين العليمي الحمصي : ٢/١٠٥ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣/٤٥٣ .

(٥) ينظر : ٤٥٢ .

(٦) خزانة الأدب : ٨/٢٩٠ .

(٧) ينظر : ٢٣٠ .

والذي يجب أن يقال في أوحد : أنه ليس اسم تفضيل حتى يقـال أنـه مـؤول باسـم الفاعل ، ذلك أنه فقد الشرط الأساس الذي يبنى عليه اسم التّفضيل ، وهـو أن يكـون قـابلاً للتفاوت والتفاضل والزيادة ، فأوحد من الوحدة أي : الإنفراد ، تقول : رأيته وحده ، وهـو أن يكون الرجل في نفسه منفرداً ، كأنك قلت : رأيت رجلاً منفرداً إنفراداً ، ورجل وَحَـدٌ ووَحِـد ووحيد أي : منفرد ، وتوحّد برأيه : أي تفرد به ، والواحد أول العدد[١] ، "وذلك أمر لست فيه بأوحد، أي: لا أخص به ، أي : لست على حدة"[٢] ، فلا يقال : فلان أوحد من فـلان لأنّهمـا منفردان كلاهما ، كما لا يقال فلان أموت من فلان ، فهو بذلك يفقد الشرط الأهم والأول فـي التّفضيل ، فلا يدخل فيه حتى يخرج عنه .

أما قول الأحوص :

..... **قسماً ، إليـك مـع الـصدودِ لأميـلُ**

فدلالة التّفضيل في **أميل** واضحة ، فالشاعر كان ميالاً إلى البيت ومن فيه ، وهو محب لهـم ، فلما هجرهم خوفاً من أعدائه ، صار مع الصدود اشد من قبل الهجر ميلاً إليهم[٣].

أما قولهم: الناقص والأشج أعدلا بني مروان فذهبوا إلى أن إضـافة اسـم التّفـضيل لمجرد التخصيص –تخصيص الموصوف انه من بني مروان ليعرف أنه منهم– لا للتفـضيل عليهم ، إذ لا عادل فيهم سواهما[٤] ، قال ابن عاشور في هذا المثال :"بنوا تخريجه على حكـم تاريخي غير مُسَلَّم ، مستندٍ على عصبية جائرة ، حكمت بسلب العدل سلباً مطلقاً عن كل واحد من بني مروان ، وهو قولهم : الأشج والناقص أعدلا بني مروان ، وفي ذلك التخريج تكلـف عظيم لا يُقرّه ذوق سليم ،على أن إيراد صيغة أفعل التفضيل ، ثم ذكر مضاف إليـه بعـدها ، مع أن كل ذلك لا قصد فيه إلى معنى التّفضيل ، هو أمر غريب ، إذ لو لم يكن لاستعمال تلك الصيغة داع اصلي أو نكتة بلاغية ، فإن العدول إليها عن صيغ الأوصاف الأخرى يرجع إلى معنى العبث"[٥] وهو في هذا يرى "أن نمنع ورود أفعل التّفضيل مسلوب المفاضلة فـي حالـة الإضافة"[٦] .

---

(١) ينظر : الصحاح : الجوهري : ٥٤٧/٢–٥٤٨ و جمهرة اللغة : ابن دريد : ١٢٧/٢ .

(٢) لسان العرب : ٨٨٩/٣ .

(٣) ينظر : شرح أبيات سيبويه : السيرافي : ١٨٥/١ .

(٤) ينظر : حاشية الصبان : ٤٩/٣ و حاشية الخضري : ٥٢/٢ .

(٥) تحرير أفعل التّفضيل من ربقة قياس نحوي فاسد : مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، عدد البحوث والمحاضرات ، الدورة (٣٠) ، سنة ١٩٦٣–١٩٦٤ ، ص ٦٩–٧٠ .

(٦) م . ن : ٧٠ .

ولم يقف النحاة عند قولهم بجواز عروّ اسم التّفضيل المضاف إلى المعرفة عن دلالته، بل صرح الخضري بإجماع النحاة على ذلك فقال : "ولا خلاف في جواز عروّه عن التّفضيل مع وجوب مطابقته"(١) .

ويبدو أن النظر والبحث في التراكيب اللغوية بعيداً عن الدلالة العميقة التي يحويها هذا التركيب ، نزولاً عند فكرة الشكل والمضمون ، هي التي صرفت قسماً من النحاة عن هـدف البحث ، "ذلك انهم شُغلوا بشكل اسم التّفضيل ، وطريقة صوغه ، وشروط صـياغته وأحكـام الإعراب فيه من حيث إعماله في المضمر والظاهر ، أيعمـل فيـه ؟ ومتـى يكـون ذلـك ؟ واشتهرت عندهم المسألة المعروفة بمسألة الكحل ، شُغلوا بكل ذلك عن استيفاء المواضع التي يستعمل فيها ، والمعاني التي يدل عليها ، حتى أنهم اقتصروا على أقرب تلك المعاني وأيسرها خطباً ، وهو الدلالة على زيادة الموصوف باسم التّفضيل على الموصوف الذي يقع بعـده"(٢) .

كما أن قول ابن مالك(٣) :

وأفعـلُ التّفـضيلِ صِـلْهُ أبـدا تقدِيراً أو لفظاً بـ مِـن إن جُـرّدا

فقوله **أبداً** ، تنبيهٌ على أن المجرد لا يخلو من دلالته على التّفضيل أصلاً ، لصلته بـ **من** لفظاً أو تقديراً ، والذي يدل على أن **من** مرادة هو أن اسم التّفضيل في هذه المواضع لا ينصرف ، وهو أيضاً لا يجمع ولا يؤنث ، وما ذاك إلا لمانع تقدير **من**(٤) .

كما لاحظنا أن بقية الأبيات التي قيل : أنها من أقوى الأدلة على انسلاخ اسم التّفضيل عن دلالته وهي قول الشاعر:

..... **إلام قـوم اصـغرا واكبـرا**

أي : صغيرا وكبيرا . وقول أبي نؤاس :

كأن صغرى وكبـرى مـن فقاقعهـا ..... البيـت

وقوله الآخر :

..... **وانـتم مـا أقـام ألائـم**

---

(١) حاشية الخضري : ٥٢/٢ .

(٢) أسلوب التّفضيل في القرآن الكريم : أحمد عبد الستار الجواري ، مجلة المجمع العراقي ، بغداد ، ج١ ، مج ٣٨ ، سنة ١٩٨٧ ، ص ٨ .

(٣) متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف : ٣٦ .

(٤) ينظر : خزانة الأدب : ٢٨٠/٨ .

أنها من أقوى الأدلة حقاً ، لكن على عدم تجرد اسم التّفضيل عن دلالته ، إذا ورد علـــى وزن **أفعل** لا صحة تجرده عنها ، ذلك أن أسماء التّفضيل في هذه الأبيات لم تأت على وزن **أفعل** ، فدل على أن هذا الوزن الذي هو للتفضيل لا يخرج عن دلالته إلا إذا جاء بوزن مغـــاير ، لأن صاحب العربية الذي يوثق بفصاحته لا يستطيع أن يتصور مجيء اسم التّفضيل بوزنه غيـــر مراد معناه ، فكأن الشعراء حين أرادوا أن يستعملوا هذه الكلمات خالية من معنى التّفـــضيل ، عدلوا بها عن وزنها الأول ، حفظاً منهم على ذلك التصور من الضياع ، وعلى القاعدة مـــن الهدم والاضطراب ، وعلى فهم المخاطب من التشتت والفساد ، فـــاجروا عليهـــا شـــيئاً مـــن التغيير، لتؤدي معنى خالياً من التّفضيل ، لا يمكن أن تؤديها إذا بقيت على الصيغة الأولـــى ، ومن هذا التغيير : استعمال (اصغرا واكبرا) مصروفاً مع أنه ممنوع من الصرف ، في البيـــت الأول ، ومنه استعمال (صغرى وكبرى) من غير (أل) أو الإضـــافة فـــي البيـــت الثـــاني ، واستعمال (ألائم) مجموعاً في موقع الإفراد في البيت الأخير .

وخلاصة ما قدمناه في جواز استعمال اسم التّفضيل مجرداً عن معناه ، أو عدم جـــواز ذلك ثلاثة آراء :

الرأي الأول : أنه يجوز استعمال اسم التّفضيل عارياً عن الـــلام والإضـــافة و**مـــن** ، مجرداً عن معنى التّفضيل مؤولاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياساً مطرداً ، وقد مثّل هـــذا الرأي المبرد في مقتضبه .

الرأي الثاني : أنه يجوز لكن الأصح قصره على السماع ، فما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه ، وهو ما صرح به ابن مالك في التسهيل ، والرضي في شرحه .

الرأي الثالث : عدم جواز ذلك لا سماعاً ولا قياساً ، وأنه لا بدّ مـــن مـــشاركة بـــين المفضل والمفضل عليه في اصل الوصف ، إما حقيقة أو تقديراً ، وهو قول شُراح الألفية[1].

شُروط صَوغ اسم التّفضيل :

يصاغ اسم التّفضيل مما صيغ منه فعلا التعجب قال ابن مالك[2] :

صُـــغْ مِـــن مَـــصُوغِ منـــه للتعجـــبِ أفعـــلَ للتّفـــضيلِ ، وأَبَ اللّـــذْ أُبِـــي

ولصوغه شروط ثمانية ، هي :

(١) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل : ١٦٥/٢ و شرح الأشموني : ٥١/٣ .
(٢) الألفية : ٣٦ .

١. أن يكون له فعل ، وشذ بناؤه من وصف لا فعل له نحو : "هو أقمن به أي : أحق"[١] .
وحكى سيبويه :" أحنك الشاتين وأحنك البعيرين"[٢] من غير قياس .

٢. أن يكون الفعل ثلاثياً ، فلا يصاغ من الرباعي المجرد كـ (دحرج) ولا الثلاثي المزيد كـ (استخرج) ، واختلف فيما كان على وزن **أفعل** من الرباعي المبدوء بالهمزة ، ففيه المذاهب الثلاثة ، فقيل : "يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل"[٣] . ومن الشاذ المسموع قولهم : هو أعطاهم للدراهم ، وأولاهم بالمعروف ، ويحتمل ذلك قوله -تعالى- :

- **(ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا)**[٤] من أحصى .
- **(ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ)**[٥] من أقسط وأقام .
- **(قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا)**[٦] من أسرع .

٣. أن يكون الفعل مثبتاً ، فلا يصاغ من : ما صلح – لم يفصح .

٤. أن يكون متصرفاً ، فلا يبنى من : ليس – عسى – بئس .

٥. أن يكون تاماً ، فلا يصاغ من : كان – صار – أصبح .

٦. أن يكون معلوماً ، فلا يصح صوغه من : هُرع ، فُقد[٧] ، وسُمع شذوذاً : هو أشغل من ذات النحيين ، وهذا الكلام أخصر من غيره[٨]، وأجاز ابن مالك بناء اسم التّفضيل من المبني للمجهول من غير شذوذ بشرط أمن اللبس ، لكنه قصره على السماع[٩] .

---

(١) حاشية الصبان : ٤٣/٣ .
(٢) الكتاب : ١٠٠/٤ .
(٣) شرح التصريح : ١٠١/٢ .
(٤) الكهف : ١٢ .
(٥) البقرة : ٢٨٢ .
(٦) يونس : ٢١ .
(٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤٤٨/٣ والمحيط في أصوات العربية : ٢٤٣/١ .
(٨) ينظر : شرح التصريح : ١٠١/٢ .
(٩) ينظر : شرح عمدة الحافظ : ٧٥٧ و شرح الرضي على الكافية : ١١٢٧ .

٧. أن يكون معناه قابلاً للتفاوت والتفاضل[١] ، فلا يقال في (مات) مثلاً زيد أموت من عمرو، فالموت واحد ، وإن تعددت أسبابه .

٨. ألاّ يكون الوصف دالاً على لون أو عيب أو حِلية[٢] ؛ لان الصفة مشغولة بالوصف عن التّفضيل ، "ولأنّه بنى منهما أفعل لغير التّفضيل ، فكرهوا أن يبنوا منهما أفعل التّفضيل فيلتبس"[٣] ، نحو : عرج فهو اعرج وهي عرجاء ، وخضر فهو أخضر وهي خضراء ، واختلف العلماء في هذا الشرط ، فذهب الرضي إلى أن الأولى أن يقال : "لا يبنى أفعل التّفضيل من الألوان والعيوب الظاهرة دون الباطن ، فإن الباطنة يبنى منها أفعل التّفضيل نحو : فلان أبلد من فلان وأجهر منه وأحمق .. مع أن بعضها يجيء منه أفعل لغيره التّفضيل أيضاً ، كأحمق حمقاء ... فلا يطرد أيضاً تعليله بأن منهما أفعل لغيره"[٤] ، وقد أنزل الله به قراناً يُتلى قال – تعالى-: **(وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً**[٥] ، فإن كانت الأولى صفة من العمى ، فالثانية اسم تفضيل أي اشد عمىً .

وقد اختلفت أقوال النحاة في بعض هذه الشروط لكثرة ما ورد عن العرب مناقضاً لها وهو ما تجنبنا الخوض فيه خشية الإطالة .

أما إن كان الفعل غير مستوف للشروط ، فقد امتنعت صياغة اسم التّفضيل منه مباشرة ، لكنه يصاغ من مصدر فعل آخر مناسب للمعنى ومستكمل للشروط ، فيوضع مصدر الفعل الأول بعد صيغة **أفعل** منصوباً على التّمييز ، نحو : زيد أجود جواباً من عمرو ، ويستثنى من ذلك الجامد ، وغير القابل للتفاوت ؛ لأنّه لجموده لا مصدر له ، ولأنّه بعدم قبوله للمفاضلة يفقد الأساس الذي يقوم عليه التّفضيل في أغلب حالاته[٦] ، وهذا معنى قول ابن مالك[٧]

ومَا بِهِ إلى تعَجُّبٍ وُصِل لِمانعٍ بِهِ إلى التّفضيلِ صِلْ

---

(١) ينظر : المحيط : ٢٤٤/١ .

(٢) ينظر : شرح التصريح : ١٠١/٢ و جامع الدروس العربية : ١٩٤/١ .

(٣)الإيضاح في شرح المفصل : ابن الحاجب : ٦٥٣/١ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٤٥٠/٣ .

(٥) الإسراء : ٧٢ .

(٦) ينظر : شرح المفصل : ٩٢/٦ و النحو الوافي : ٣٩٦/٣-٣٩٧ .

(٧) الألفية : ٣٦ .

ومما توصل إليه بـــ أشد ، في القرآن الكريم قوله تعالى **(وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَـدُّ عَـذَاباً وَأَبْقَى)**[١] وقوله عزّ وجلّ **(أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا)**[٢] ، ومثله ما توصل إليه بـــ أكثر في قوله سبحانه :**(أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا)**[٣] .

ومِن النحاة مَن يرى أن الفعل المبنى للمجهول والمنفي كالجامد ، لا يبنى منهما اسـم التّفضيل مطلقاً ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ؛ لان مـصدرهما المـؤول يكـون معرفـة بالمسند إليه ، فلا يصح نصبهما تمييزاً لأنّه التّمييز واجب التنكير ، وفي ذكر المنفـي نظـر لصحة مجيء كلمة (عدم) قبله ، نحو : هو أكثر عدم قيام ولصحة تنكيره ، فليس من الـلازم أن يكون معرفة في كل الأحوال ، أما المبني للمجهول فمصدره الصريح مـن غيـر قرينـة ملبس[٤].

أحوال اسم التفضيل واقسامه:

لاسم التّفضيل باعتبار لفظه أربع حالات[٥] : وهي :

١. المجرد من (أل) والإضافة .
٢. المقترن بـــ (أل) .
٣. المضاف إلى نكرة .
٤. المضاف إلى معرفة .

ففي الحالة الأولى لابدّ من إفراده وتذكيره في جميع أحواله ، وأن تتصل به **من** جـارةً المفضول[٦] ، فلا يفارق صيغته وإن كان مسنداً الى مفرد مذكر كقوله تعالى : **(وَأَخِي هَارُونُ**

(١) طه : ٧١ .
(٢) الصافات : ١١ .
(٣) القصص : ٧٨ .
(٤) ينظر : حاشية الخضري : ٢/٥٠-٥١ وحاشية الصبان : ٣/٤٤ و النحو الوافي : ٣/٣٩٦ .
(٥) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي : ٣/ ٢٢٠ و قطـر النـدى : ٣١٣ وجامع الدروس : ١/١٩٥ .
(٦) ينظر : شرح عمدة الحافظ : ٧٥٩ و شرح التصريح : ٢/١٠٢ .

هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَاناً)[١] ، أو مثنى مذكر (**لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا**)[٢] ، أو جمع مذكر (**وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ**)[٣] ، أو مفرد مؤنث : (**وَلأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ**)[٤] ، أو مثنى مؤنث : (**قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ**)[٥] ، أو جمع مؤنث: (**هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ**)[٦] .

وقد تحذف **من** ، وهي مقدرة ، قال سيبويه : "وأن شئت قلت هو خير عملاً ، وأنت تنوي (منك)"[٧] وهو في القرآن الكريم كثير لا يسعنا ذكره في هذا الموضع ، من ذلك قوله – تعالى- (**وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى**)[٨] أي : من الدنيا ، (**أُوْلَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ**)[٩] منها . (**وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ**)[١٠] من عذاب الدنيا ، وقد اجتمع إثباتها وحذفها في قوله -تعالى- : (**أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً**)[١١] أي : منك .

جاء في شرح المفصل : "أعلم انه قد يحذفون **من** من أفعل إذا أُريد به التّفضيل ومعنى الفعل وهم يريدونها ، فتكون كالمنطوق بها ، نحو قوله -عزّ وجلّ- : (**وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى**)[١٢] أي :أخفى منه ، أي : من السر، وهو حديث النفس ، والذي يدل على إرادة **من** أن أخفى لا تنصرف ، وهذا الحذف يكثر في الخبر ، ويقل في الصفة"[١٣] . وهنا محط الخلاف ، فمن كانت عنده **من** المحذوفة مقدرة ومنوية ، كان اسم التّفضيل عنده على دلالته ، لأن حذف **من** كذكرها . ومن كانت عنده **من** المحذوفة غير

---

(١) القصص : ٣٤ .

(٢) يوسف : ٨ .

(٣) الواقعة : ٨٥ .

(٤) البقرة : ٢٢١ .

(٥) البقرة : ٢٦٣ .

(٦) هود : ٧٨ .

(٧) الكتاب : ٢٠٣/١ .

(٨) الأعلى : ١٧ .

(٩) الأعراف : ١٧٩ .

(١٠) القمر : ٤٦ .

(١١) الكهف : ٣٤ .

(١٢) طه : ٧ .

(١٣) إبن يعيش : ٩٧/٦ .

مقدرة ، أوّل اسم التّفضيل بما لا تفضيل فيه ، فإن أوّل هذا القسم بما لا تفضيل فيه لان المفضل عليه غير مذكور لفظاً ولا حكماً ، فكيف يصح تجريد اسم التّفضيل المضاف إلى معرفة مع أن المفضل عليه وهو المجرور بالإضافة مذكور صراحة ؟ وذلك في قولهم : الأشج والناقص أعدلا بني مروان ، وأن المراد : عادلاهم .

أما الحالة الثانية : وهي اقتران اسم التّفضيل بـ (أل) ، فإذا كان كذلك وجبت مطابقته لما قبله إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً[1] ، ففي الإفراد قوله –تعالى- : **(اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ)**[2] ، وفي التثنية : **(مِنْ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمْ الأَوْلَيَانِ)**[3] ، وفي الجمع : **(وَهُمْ فِي الآخِرَةِ هُمْ الأَخْسَرُونَ)**[4] ، وفي المفرد المؤنث : **(فَأَرَاهُ الآيَةَ الْكُبْرَى)**[5] ، **(وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمْ الْمُثْلَى)**[6] ، والمثنى **(هَلْ تَتَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ)**[7] ، والجمع **(إِنَّهَا لإِحْدَى الْكُبَرِ)**[8] **(فَأُوْلَئِكَ لَهُمْ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى)**[9] .

ولم يرد في القرآن الكريم جمع تكسير للمذكر على وزن الأفاعل بالألف واللام ، يقال : هؤلاء الملوك الأعاظم ، كما لم يأت جمع المؤنث السالم ، يقال : هذه إحدى الفضليات ومن فضليات النساء ؛ لان **فعلى** التّفضيل لا تستعمل إلا بالألف واللام أو الإضافة ، فلا يقال : هي فضلى[10] .

ويبدو أن دلالة اسم التّفضيل المقترن بـ (أل) على المفاضلة ، أقوى من دلالة القسمين الآخرين (المجرد والمضاف) ؛ لأن "هذه الصفة تستلزم أن يكون الموصوف بها في أعلى درجات المفاضلة قال –تعالى- : **(فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ الأَعْلَوْنَ)**[11] وقال

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٩٦/٦ والتسهيل : ١٣٤ وشرح التصريح : ١٠٣/٢ .

(٢) العلق : ٣ .

(٣) المائدة : ١٠٧ .

(٤) النمل : ٥ .

(٥) النازعات : ٢٠ .

(٦) طه : ٦٣ .

(٧) التوبة : ٥٢ .

(٨) المدثر : ٣٥ .

(٩) طه : ٧٥ .

(١٠) ينظر : المقتضب : ٣٧٧/٣ وشرح المفصل : ١٠٣/٦ .

(١١) آل عمران : ١٣٩ .